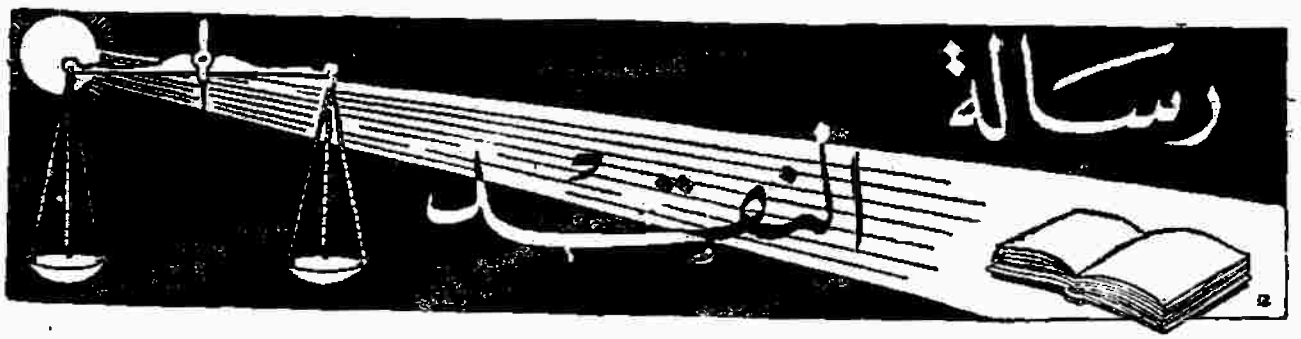


# سمو المعنى في سمو الذات

## أو أشعة من حياة الحسين

تأليف الأستاذ عبد الله العلايلي

### للأستاذ علي الطنطاوي

تفضل الأستاذ عبد الله العلايلي فأهدى إليّ كتابه الذي سماه (سمو المعنى في سمو الذات)، وجعله الحلقة الأولى من سيرة الحسين بن علي بن أبي طالب، فطالعت أكثره والقلم في يدي فكنت أكتب بعض التعليقات على ما أنكر منه فاجتمع لي في نقده مسائل (مهمة جداً) أحببت أن أنشرها، وما أشك في أن الأستاذ يتقبلها بقبول حسن، فيقرّها إذا رآها حقاً، ويناقشني فيها إذا رآها غير ذلك. ولست أعرض في هذا النقد للخلاف بين السنة والشيعة. أو أثير غبار النزاع على القضايا المذهبية، وإنما أنقده من الناحية التاريخية العلمية، للوصول إلى الحقيقة التي أنشأ الأستاذ العلايلي كتابه للبحث عنها

والملاحظة العامة على هذا الكتاب هو أنه يدرس خلافاً بين فئتين، فيسبغ على إحداهما ثوب التقديس والإجلال، ويكتب عنها بروح إكبار واحترام، وينزل بالثانية إلى حيث يتمكن من النزول بها، ويلصق بها التهم والعيوب، ويتكلم عنها بلغة لا تخلو أحياناً من كلمات وعبارات لا يليق بالمؤرخ المنصف المهذب أن يقولها. وقد تكون هذه التهم صادرة عن (الخيال ...) وحده، ليس لها سند من رواية أو نص؛ وقد يعترف بذلك المؤلف، ولكنه لا يمتنع عن ذكرها. كقوله وهو يتكلم عن الأمويين صفحة (٣٣): «الحزب الأموي كاد للنبي ولدعوته، وعرفنا كيف أسلم زعيم الأموية أبو سفيان، وعرفنا كيف لم يبق للأمويين أي مقام اعتباري في محيط الإسلام الذي كان ظهوره فوزاً وغلبة للهاشميين ... ووجدوا في ولاية يزيد بن أبي سفيان وولاية معاوية من بعده فرصة سانحة للقيام بعمل خطير، ففكروا في اغتيال عمر بن الخطاب (!) وكذلك اغتالوه بيد فارسي ...» إلى أن قال: «وإنما أقول في جملة ما أودّ إثباته إن قتل عمر لم يكن وليد فكرة فارسية مدبرة، وإنما كان وليد فكرة موضعية خالصة وأموية بحتة. هذا رأيي وعسى أن أجد (اثنيه) في متثور الروايات والأخبار ما يوضح الواقع»!

فإذا كان المؤلف يستند في تاريخ الماضي إلى (رأيه ...) ويضع النتيجة قبل أن يجد المقدمات، أي أنه إذا كان يرتجل التاريخ ارتجالاً فليس عجيباً أن يكون في الكتاب تقول عن المسعودي في الطعن على بني أمية والمسعودي لا ينقل عنه (وحده) في هذا الباب كما هو معروف، وأن يكون فيه تقول عن مثل الأب لامنس عدوّ العرب والإسلام، التعصب الذي يضعّفه كثير من المستشرقين ولا يرون الأخذ عنه

والمؤلف يقول في صفحة (١٣): «والحق أنا لا نزال من فهم عصر الحسين على غموض وخفاء، وذلك لأن الأقلام التي تناولته منذ أول عهد العرب بكتابة التاريخ لم تكن بريئة على إطلاق القول، بل دارت على خدمة أغراض شتى بين النزعة المذهبية، والزلفى من السلطة الغالبة». ثم يأتي في صفحة (٤٩) فيقول في عنوان مكتوب بحروف كبيرة: أسباب فشل سياسة علي عليه السلام ونجاح السياسة المادية[1]» ويصف الأمويين بأنهم أداة

(١) كأن السياسة المادية سياسة روسي أو فارسي مجوسي!

إفساد وفى طبيعتهم بعث الحياة الجاهلية صفحة (٢٨). ويقول فى صفحة (٤٢): « على بن أبى طالب مظهر فذ من مظاهر التكامل الإنسانى، ونموذج بارع من نماذج التفوق البشرى، ومثال لبلوغ الاستعداد الكامن فى النسم الخ » فى صفحة كاملة كلوا خطابيات ومبالغات على هذا النمط. وحينما يتكلم عن الخلفاء الأربعة يتكلم عنهم ص (١٢) بما نصه: «الخليفة الأول والثانى والثالث ثم علىّ عليه السلام »

ولنأت الآن إلى عرض نماذج من المسائل التى أنكرتها فى الكتاب بقصد التمثيل لا الاستقصاء

١ — يقرر فى صفحة (١٠) أن نظام الحكم فى عهد الأمويين « لم يكن إلا ما نسميه فى لغة العصر بالأحكام العرفية، هذا النظام الذى يهدر الدماء، ويرفع التعارف على المنطق القانونى (كذا) ويهدد كل امرىء فى وجوده. وفى هذا العصر إذا كان يتخذ فى ظروف استثنائية وحالات خاصة فقد كان فى العهد الأموى هو النظام السائد » وكان هذا فى رأيه (وضعاً احتكم فى كل التاريخ الأموى وصبغه بصبغة وبيلة، فتناقى مع المبادىء الدينية والمدنية) وكل ما أورد المؤلف من الأدلة على هذه الدعوى التى لا يدعيها أشد الغلاة من أعداء التاريخ الإسلامى وخصومه، كل أدلته أنه أشار إلى (المرسوم الملكى أو المذكرة الإيضاحية (كذا) الصادرة فى بيان الأسباب التى بررت قتل أبى جعفر الشلمغانى) وذكر أنها فى الجزء الأول ص (٢٣٨) من معجم الأدباء — وهكذا ثبتت هذه التهمة الخطيرة، وسوّدت صفحة من أنصع صفحات التاريخ العربى، وانتهى الأمر بسلام، وقيل الحمد لله رب العالمين

ورحمة الله على العدل أيام بنى أمية، ورحمة الله على التحقيق التاريخى فى أيامنا هذه

٢ — يقرر فى ص (١٢) أن معاوية اقتبس النظام البيزنطى «وانتقل به إلى أبعد حد. فانتقل طفرة واحدة إلى نظام يبعد كثيراً عن النظام النبوى من كل الأطراف» إلى أن قال: «إلى حد نتمكن معه من القول بأنها حالت دون أزكى ثمار الإسلام، وحالت دون حكومة القرآن، ومسخت تعاليم النبى، وشوهت تقاليد حكومة الخلفاء » اهـ والذى نفهمه أن موضوع اقتباس الأمويين النظام البيزنطى يحتاج إلى درس شامل لكلا النظامين، وأدلة ثابتة، ولا يمكن شرحه فيما دون الرسالة الكبيرة أو الكتاب المستقل. أما مجرد الادعاء وإرسال النظريات فلا يقدم فى التاريخ ولا يؤخر ولا يكون له قيمة علمية

٣ — ذكر فى صفحة (١٧) أن من الأسباب « التى يظن أنها مهدت إلى عمل الاضطراب (كذا) وإثارة الخواطر وقدمت مادة الانقلاب الكبير، الاختلاف على السيمة يوم السقيفة وامتناع فاطمة منها وآل هاشم عموماً » وذكر أن هذا الخلاف « كان له صدى عكسى — كذا — ولد عند البعيدين شيئاً من الشعور بالاستهانة وجرأهم على الانتقاض والخروج والتمرد ». وجعل المؤلف هذا الخلاف من الأسباب المؤدية إلى ارتداد العرب، مع أن انتخاب الرئيس فى أى بلد من البلدان الجمهورية يتقدمه فى عصرنا نزاع وخلاف لا يقاس به اختلاف أهل السقيفة، ولا يؤدى إلى خروج ولا تمرد. ثم إن خلافة أبى بكر كانت إجماعية فلم يشذ عن بيعته إلا رجل واحد هو سعد بن عبادة. وتأخر على ومن معه لأسباب أخرى ذكروا أن منها اشتغاله بكتابة المصحف. وعلى كل فقد بايع أخيراً. أما ارتداد من ارتد فقد كانت له أسباب معروفة (غير ما ذكر)

٤ — ويذكر فى صفحة (٢٣) أن من هذه الأسباب: « عدم عناية حكومة الخلفاء ببث الدعوة وغرس التربية الدينية » وهذا كلام لا يقبله أحد، لأن المؤلف لم يقم عليه الدليل العلمى أولاً، ولأن هذا الادعاء طعنة موجهة إلى صميم التاريخ الإسلامى. وإذا كان أبو بكر وعمر وعثمان وعلى لم يعنوا ببث الدعوة وغرس التربية الدينية، فمن ذا الذى عنى بها؟ ومن ذا الذى بث الدعوة إلى الدين حتى شملت مشارق الأرض ومغاربها؟ ومن غرس التربية الدينية حتى فى صدور الفرس والروم وأهل خراسان وأرمينية حتى صاروا مسلمين يشتغلون بدرس الدين ويتبعون هديه، وحتى نشأ فيهم علماء فحول وأئمة هادون؟

أردّ هذه الحقائق كلها بتسعة أسطر جاء بها المؤلف، خالية من أى دليل: من نص ثابت أو استنتاج منطقى؟

٥ — وذكر المؤلف أن « مسحة الحكم إلى عصر علىّ لم تزل

خاضعة للنظامات القبلية ، وأن حكومة « تقوم على نظم البداوة لا يرجى لها بقاء ، لأنه ليس بين عناصرها وحدة حقيقية » والرد على هذا الكلام من وجهين : أولها أن الإسلام قد محا عصبية القبيلة ودعا إلى الأخوة الإسلامية ، وفهم ذلك الصحابة ونشأ عنه وحدة عربية استطاعت أن تعمل أكبر عمل في سبيل الدعوة إلى الله . وثانيهما أنّ هذه النزعة القبلية إذا كانت قد ظهرت بعض الظهور ، فإنما ظهرت أيام عليّ . واستثناء المؤلف عصر عليّ من الحكم الذي أطلقه وعمّمه قلبٌ للحقيقة وتبديل للواقع

٦ — ويقول في صفحة (٢٦) : « إن للأنصار حقاً أكيداً وشبهة قوية في السلطة على أنهم فهموا في آخر الأمر أنهم أنصار الدين وأنصار محمد وأنصار بيته ( كذا ) ولذا ظل ميلهم إلى الداعي القائم من آل البيت » ... وقرّر في حاشية الصفحة أن الأنصار : « يعتبرون وصول بني أمية إلى الحكم إنما هو انتصار لأعدائهم القدامى من مشركي مكة » .

ودليل هذا كله أن « فلوتن » ذكره في كتاب « السيادة العربية » فانظر هذا التحقيق !

٧ — ويقرر في صفحة ( ٢٧ ) أن الأمويين أرادوا « أن يخمدوا من شوكة المدنية ويقضوا على الطبقة الدينية المحترمة » وأنهم « استأجروا طوائف من الشعراء والمغنين والمخنثين من بينهم عمر بن أبي ربيعة لأجل أن يمسحوا عاصمتي الدين : مكة والمدينة بمسحة لا تليق بهما ...» إلى أن قال : « ويتمادى بنا الظن إلى أن المروانيين فكروا بصرف الناس عن المقدسات الإسلامية التي تنزل من الإسلام منزلة الشعيرة ، بإنشاء المسجد الأموي بأبهته العظيمة بدمشق . ولقد ظن بعض المستشرقين « كالأب لامنس اليسوعي » بأن هذه نية عبد الملك بن مروان بأناقته في تشييد المسجد الأقصى . ونحن وإن كنا نظن ونوافق من يظن نرسل ما نقول في تحفظ مطلق حتى تتناسب عليه الشواهد والروايات » اهـ وما دام هذا كله ظناً من المؤلف ، وما دام قد أقر بذلك فنحن نعلن أن الظن لا يغني من الحق شيئاً ، وأن التاريخ لا يُكتب على هذا الشكل الذي عمد إليه المؤلف ، وإنما يكتب التاريخ رجل خالي النفس من الهوى لا يبغض ولا يحب ؛ وإنما يدرس المقدمات ويسير فيها بهدى المنطق وينتهي حيث تنتهي به ، وما عدا هذا وجاوزه لم يكن تاريخاً ولا شبه تاريخ

٨ — ومن أعجب ما يأتي به هذا المؤلف الذي يرتجل التاريخ وينشئ من خياله حوادث لم تكن — أنه يجعل في صفحة (٦٦) نشأة يزيد بن معاوية ، نشأة مسيحية ! ويستدل على ذلك بأن أخواله بني كلب كانوا يدينون قبل الإسلام بالمسيحية ! وإلى أنه يعرف طرفاً من الهندسة ! ! وإلى أن يزيد أمر الأخطل ( المسألة خاصة معروفة ) بهجاء الأنصار . ويقول في صفحة ( ٦٨ ) بعد سرد هذه الأدلة المضحكة : « إذن كان يقيناً أو يشبه اليقين أن تربية يزيد لم تكن إسلامية خالصة ؛ أو بعبارة أخرى كانت مسيحية خالصة ، فلم يبق ما يستغرب معه أن يكون مستهتراً مستخفاً بما عليه الجماعة الإسلامية لا يحسب لتقاليدها وعاداتها أي حساب ولا يقيم له وزناً ، بل الذي يستغرب أن يكون على غير ذلك »

هذا قليل جداً من كثير جداً ، مما في هذا الكتاب العجيب من المسائل .

* * *

أما لغة الكتاب فلا تخلو مواضع منها كثيرة من ضعف في التأليف ، أو استعمال للكلمة على غير وجهها أو في غير معناها . قال المؤلف في الصفحة ( ٩ ) : « ثم هذه الجوانب التي نلمح إليها ليس من السهل استيعابها على وجه الدقة إلا إذا انتشرنا على مسائل الخ... » فافتتح الكلام بقوله : « ثم هذه الجوانب » وكان الأولى أن يقال : « ثم إن هذه الجوانب » ، واستعمل كلمة « انتشرنا على » بمعنى « اطلعنا على » وليس لها وجه . وقوله في ص(١١) : « وكذلك يبدو الدرس متصعباً غامضاً حتى نقف من تاريخ الحسين موقف الحيرة المطلقة لشدة خفاء الجانب التعليلي ( ؟ ) في كل مراحل حياته التي كانت أشبه بالبعثرات » . وقليل من يفهم ما المراد بالجانب التعليلي ، أو يقر كلمة « البعثرات » في هذا الموضع ، ولذلك أمثال في الكتاب

هذا وأنا أشكر للمؤلف الفاضل هديته ، وأرجو أن يحمل نقدي على المحمل السهل ، وأن يثق بأني لولا احترامي إياه ، ما تقدمت ولا عرضت لكتابه

علي الطنطاوي